الأمم المتحدة

A/78/854–S/2024/317

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 April 2024

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 34 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان 17 نيسان/أبريل 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من الحكومة اللبنانية، أوجه لعنايتكم الكريمة هذه الرسالة ردّاً على مضمون الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 8 نيسان/أبريل 2024 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (S/2024/299).

يعبر لبنان عن عميق الأسف، حكومة وشعباً، للحادث المروّع الذي تعرضت له دورية تابعة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في محيط بلدة رميش جنوب لبنان، وذلك يوم السبت الواقع فيه 30 آذار/مارس 2024، إثر انفجار أدى إلى إصابة ثلاثة عناصر من هيئة مراقبة الهدنة ومترجم لبناني كان يرافقهم بجروح أثناء قيامهم بواجبهم.

ويهمّ لبنان أن يؤكد على التزامه بمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، كونها تنسجم بشكل كامل مع مبادئه ومصالحه العليا. ويشدد على كامل ثقته ودعمه للقوات الدولية العاملة على أراضيه، وهو ينظر بكثير من القلق إلى اتهامات إسرائيل الخطيرة له بمهاجمة قوات هيئة مراقبة الهدنة، ويرى فيها محاولة لإظهار لبنان كدولة معادية للأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها. وهو حتماً أمر مرفوضٌ حيث أثبت لبنان على مرّ السنوات، كدولة مؤسسة للأمم المتحدة، إيمانه بها وتعاونه معها. وكان هو من طالب بوجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبالتجديد لها سنة بعد سنة، لأنه يرى فيها الجهة المؤتمنة على مهمة حفظ السلام وتحقيق الأمن والاستقرار.

كما يهمنا أن نشير إلى أن الاتهامات الإسرائيلية صدرت في غياب أية أدلة ملموسة تربط جهات لبنانية بالهجوم على عناصر هيئة مراقبة الهدنة التابعين للأمم المتحدة. فإسرائيل ليست الطرف المخوّل بإطلاق الاتهامات وإصدار الأحكام كونها طرفا في النزاع. لذلك يعتبر لبنان اتهامات إسرائيل له اتهامات سياسية لتبرير عدوانها المستمر والمتصاعد عليه منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

24-07310 (A) 290424 010524

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفيما يخص التحقيقات، نوضح أن لبنان باشر، فور وقوع الحادث، عبر السلطات الأمنية المختصة، بتحقيقات جدية وسرية للكشف عن أسباب الحادث والواقفين وراءه. كما يتعاون الجيش اللبناني وينسق ويتبادل المعلومات مع فريق التحقيق التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وذلك للوصول إلى الحقيقة وضمان محاسبة المعتدين على سلامة القوات الدولية.

ولا شكّ أن القوات الدولية وعناصر الجيش اللبناني المنتشرين في الجنوب اللبناني يعملون في بيئة أمنية فائقة الخطورة، خاصة بعد اندلاع المواجهات في جنوب لبنان، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الفائت، تزامناً مع الحرب الإسرائيلية على غزة. وقد تعرضوا وتعرضت آلياتهم ومراكزهم لعدة اعتداءات من جانب إسرائيل حيث هاجمت إسرائيل مراكز وحواجز ودوريات للجيش اللبناني، ومواقع قريبة منها أكثر من 216 مرة، كما تعرضت دوريات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومراكزها ومواقع محيطة بها لأكثر من 67 اعتداء. وبالرغم من ذلك، يعيد لبنان تأكيد التزامه الراسخ بتسهيل مهمة قوات حفظ السلام وهيئة مراقبة الهدنة العاملة داخل أراضيه، وضمان أمنها وسلامتها لأنه يعتبر أن الاعتداء عليها يتعارض مع مصالحه الوطنية والتزاماته الدولية.

وأخيراً ينظر لبنان بالكثير من الاستغراب إلى دعوات إسرائيل المكثفة لتطبيق القرار 1701 (2006)، وإلى حرصها وقلقها على سلامة وأمن عناصر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوات هيئة مراقبة الهدنة في جنوب لبنان، في حين تقوم قواتها المسلحة بالاعتداء على مراكز وآليات القوات الأممية في الجنوب، عدا عن خرقها للقرار 1701 (2006) منذ صدوره عام 2006 وبشكل يومي، عبر اعتدائها على سيادة لبنان براً وبحراً وجواً، ورفضها إظهار الحدود مع لبنان، وانسحابها من الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها. فكيف لإسرائيل التي تمتنع منذ عام 1948عن تطبيق القرارات الدولية أن تنادي بتحرّك الأمم المتحدة لتنفيذ القرار 1701 (2006)، وهي من تقوّض الجهود المبذولة للتهدئة، وتتجاهل خارطة الطريق التي تقدم بها لبنان، ورحب بها المجتمع الدولي من أجل تحقيق أمن مستدام في جنوب لبنان وفقاً لقرار مجلس الأمن 1701 (2006).

وأرجو من سعادتكم تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 34 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هادي **هاشم**
القائم بالأعمال بالوكالة